نظريات السلوك الانتخابي
واستقراء المؤثرات السلوكية للناخب العراقي
في ضوء انتخابات ٢٠٠٥ و٢٠١٠

The theories of electoral behavior and the behavior of the Iraqi voter In the 2005-2010 elections

الكلمة المفتاحية : **نظريات، السلوك، الناخب العراقي، إنتخابات.**

Keywords: Theories, behavior, Iraqi voter, elections.

أ.م.د. طلال حامد خليل

كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى

Assistant Prof. Dr. Talal Hamed Khalil
College of Law and Political Science - University of Diyala
E-mail: drtalalkhalel@yahoo.com

ملخص البحث

شكل السلوك الانتخابي حقلاً معرفياً في العلوم النفسية والاجتماعية قبل تحول الاهتمام به من قبل اساتذة العلوم السياسية حتى بات أحد فروع الدراسات في علم الاجتماع السياسي والنظم السياسية، لما له من اهمية بالتعريف بثقافة الديمقراطية وتطورها بين المواطنين، من هذه الأهمية يحاول البحث الإحاطة بثلاث قضايا تتصل اتصالاً مباشراً بالسلوك الانتخابي وما اثير من جدل حوله.

فمثابة الجدل الأولى كانت تدور حول التكييف أو الطبيعة القانونية للانتخاب، اذ أنه اتصل اتصالاً مباشراً مع مفهوم السيادة، وتبعا لذلك اختلف التكيف القانوني حسب ما يعنيه مفهوم السيادة، فعندما كانت السيادة للأمة كان الانتخاب وظيفة، وعندما أصبح مفهوم السيادة ملتصق بالشعب ومعبراً عن ارادته اضحى الانتخاب حقاً، ونظراً لأن السيادة يعبر عنها بنصوص دستورية أصبح الانتخاب سلطة قانونية. وهناك من يرى بأن الانتخاب حق ووظيفة.

والقضية الثانية التي حاول البحث الإحاطة بها : كانت مع الانطلاقة العلمية لدراسة السلوك الانتخابي دراسة مبنية على اسس التحليل للسلوك والذي ابتدأ مع مدرسة كولومبيا وما انتجته مما عرف بالناخب الاجتماعي، ولحقتها مدرسة ميشيغان وتشخيصها للناخب العاطفي، واخيراً المدرسة العقلانية التي وضحت بأن الناخب ونتيجة للتقدم الاقتصادي بات ناخباً عقلانياً وأن الانتخابات سوق للمرشحين والناخب مستهلك يبحث عن البضاعة التي تخدمه، وانعكاس ذلك على البرامج الانتخابية التي تروج لما يمس حاجات المواطن.

أما القضية الثالثة التي تناولها البحث فكانت قراءة وتحليل لسلوك الناخب العراقي وأين يمكن وضعه بين تلك المدارس، إذ خلص البحث إلى أن الناخب العراقي لا زال ناخباً اجتماعياً في أغلب الاحيان، وناخباً عاطفياً في أحيان أقل، وتنعدم صفة العقلانية في اختياراته لغلبة ما سبق ومدعاة ذلك الضعف في الثقافة السياسية للمواطن العراقي لحداثة التجربة الديمقراطية في العراق.

المقدمـــــة

إن تطور العملية الانتخابية بوصفها الطريق الوحيد في الأنظمة الديمقراطية وظهورها بالمفهوم الحديث يعود إلى الثورتين الأمريكية ١٧٧٦ والفرنسية ١٧٨٩ واعتماد المبادئ والأصول الديمقراطية في شرعية الأنظمة السياسية، وباتت تتطور بفعل المنتظمات الفكرية التي ارتكزت على مفاهيم الحرية وحقوق الإنسان حتى أضحت العملية الانتخابية من ضرورات السياسة للذين يسعون إلى شرعية الوصول إلى السلطة، الأمر الذي مكن الديمقراطيات الغربية من بناء ثقافة انتخابية من خلال وعي المواطن بحقوقه المدنية والسياسية التي يعد الانتخاب والترشيح من بينها، فضلاً عن أن هذه الحقوق تمثل الركيزة الأساسية لإحساس الفرد بمواطنته وقدرته على المشاركة السياسية والتي يوصفها البعض بأنها الحجر الأساس والركيزة لكل الحقوق والحريات الأخرى.

أهمية البحث : إن اتجاهات السلوك الانتخابي تعد اليوم من أهم فروع الدراسة في العلوم الاجتماعية والنفسية والسياسية لما لها من قيمة في معرفة الثقافة السياسية التي يتمتع بها المواطن وإحساسه بالدور المنوط به لتشكيل السلطة في بلده، فضلاً عن كون السلوك الانتخابي يعكس المستوى الذي وصلت إليه العملية الديمقراطية في بلد ما والتعددية السياسية التي تتيح للفرد إمكانية اتخاذ القرار بالتصويت لحزب أو مرشح.

اشكالية البحث : إن دراسة السلوك الانتخابي توصف بأنها من اعقد الدراسات لما تكتنفه العملية الانتخابية من مؤثرات خارجية تنعكس بدورها على المؤثرات الداخلية للناخب، إذ تعد الدعاية والإعلام وصناعة الرأي والبيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يعيش فيها الناخب من المؤثرات الخارجية، وتعد الحالة الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والتعليمية والاعتقادية من المؤثرات الداخلية وأن حاصل تفاعل هذه العوامل ينتج السلوك الانتخابي للفرد، ولا يكمن التعقيد على هذه العوامل فحسب، بل أن دراسة السلوك الانتخابي لا يكون بالشمولية المعرفية للسلوك العام الذي يمكن رصده ومتابعته لفترة طويلة من الزمن لتحديد اتجاهاته، إذ أن العملية الانتخابية تجري لمرة واحدة وفي موعد محدد ومتباعد نسبياً مما

يمثل اشكالية في دراسته التي تبدأ من الحملة الانتخابية إلى وضع الصوت في صناديق الاقتراع، لذا فأن إشكالية الدراسة هي عدم إمكانية الإحاطة بها دون أن تكون للباحث رؤيا سياسية واجتماعية واقتصادية ونفسية التي تحيل إلى الأسئلة التالية :-

١- كيف يتشكل وعي الناخب بالعملية الديمقراطية ويدفعه لانتهاج سلوك محدد ؟

٢- ما هي العوامل التي تتداخل في تكوين السلوك الانتخابي ؟

٣- هل يمكن الارتقاء بسلوك الناخب العراقي بغض النظر عن المؤثرات التي تدفعه لاتجاه محدد سلفاً ؟

فرضية البحث : (إن السلوك الانتخابي بوصفه الطريق الأسلم لشرعية النظم السياسية الديمقراطية تتجاذبه اتجاهات منها اجتماعية لتشكل الناخب الاجتماعي، والنفسية التي تحيله إلى الناخب العاطفي، والاقتصادية التي تنتج الناخب العقلاني، وأن نضوج الثقافة السياسية له دور في تحويل السلوك المؤدي إلى إنتاج حكومة بناء وتطوير).

منهجية البحث : إن دراسة السلوك الانتخابي تحيل الباحث إلى ضرورة اعتماد المنهج التاريخي لدراسة الرؤى الفكرية التي طورت هذا المفهوم، والمنهج الوصفي التحليلي لدراسة حالة الناخب ومعرفة دور مؤثرات الإعلام والدعاية الانتخابية، فضلاً عن المنهج المقارن للدلالة على التطور الديمقراطي.

هيكلية البحث : تم تقسيم البحث إلى مبحثين، إذ خصص المبحث الأول لمعرفة دلالات مفهوم السلوك الانتخابي من خلال تعريف الانتخاب والسلوك، فضلاً عن التكييف القانوني للانتخاب بوصفه وظيفة أم حق أم سلطة قانونية، وفي المبحث الثاني تناولنا أهم المدارس الفكرية التي خلصت إلى تعريف السلوك وفقاً لدراسات تطبيقية قامت بها وأنتج تصنيف الناخبين إلى (اجتماعي وعاطفي وعقلاني)، وقد رشحت المحاور السابقة معطيات نستطيع من خلالها تصنيف الناخب العراقي وكيفية الارتقاء بدوره لتشكيل حكومة قادرة على تحمل مسؤولية البناء والتطوير.

والله ولي العون والتوفيق

المبحث الأول

السلوك الانتخابي وطبيعته القانونية

يعد الانتخاب وفقاً لفقهاء القانون الدستوري والنظم السياسية الوسيلة الوحيدة لإسناد السلطة في الأنظمة الديمقراطية، إذ أن الحديث عن النظم البرلمانية النيابية أو الرئاسية، لا يكتسب الشرعية إلا إذا كان البرلمان أو الرئيس اكتسب شرعيته من الانتخاب، لذا وصف الانتخاب بأنه الطريق الديمقراطي بل القانوني لممارسة السلطة لأنه يعطي الشرعية والمشروعية لمزاولتها.

لقد ثار الانتخاب جدلاً كبيراً هل هو حق أم وظيفة أم الاثنان معاً أم سلطة قانونية، وظهرت العديد من النظريات الفقهية التي تباينت الرؤى فيما بينها، ومن خلال هذا المبحث سنحاول تسليط الضوء عليها، إلا أن الإحاطة بها يوجب على الباحث أن يبن دلالات مفهوم الانتخاب والسلوك الانتخابي، إذ أنه يعد من المفاهيم التي تترجم الركن الأساس في حقوق الأفراد المدنية والسياسية.

المطلب الأول : مفهوم الانتخاب والسلوك الانتخابي

جاء في لسان العرب لابن منظور أن الانتخاب يرجع في أصله اللغوي إلى (انتخب ونخب وانتخب الشيء اختاره، والانتخاب يعني الانتزاع والانتقاء، ومنه النخبة : وهم الجماعة تختار من الرجال، وهم المنتخبون من الناس، أي المنتقون، وانتخبه أي اختاره)[١].

إن تعبير الديمقراطية الذي يعني حكم الشعب نفسه بنفسه تعني ممارسة كل السلطات من قبل الشعب أو بواسطة نواب عنه اختارهم بإرادته، إذ يوصف الانتخاب بأنه عملية ديمقراطية يشارك بها الشعب لاختيار ممثلين عنه، وهو الطريق الوحيد المتوافق مع مفهوم الديمقراطية، كما يعرف بأنه (إفصاح إرادات متفقة بقصد إجراء تعيين، أو اختيار شخص أو أكثر من مجموعة مرشحين لتمثيلهم في حكم الدولة[٢]. وعرفه آخرون بأنه (قيام الشعب

باختيار أفراد يمثلونه في مباشرة أو مزاولة السيادة نيابة عنهم، والقيام بأحد الوظائف التي تتعلق بالغالب بالتشريع والمراقبة)[٣].

ويذهب الفقيه الفرنسي (جيان باول شارنيه *Jean Paul Charany*) إلى تعريف الانتخاب بأنه (ممارسة الحق في الاختيار على نحو تتسابق فيه الإرادات المؤهلة لتلك الممارسة)[٤]، وفي هذا التعريف يثبت شارنيه بأن الانتخاب حق وتعبير عن الإرادة ضمن حدود الأفراد المؤهلين له، أي أنه يوضح هنا ما تعارف عليه بالشعب السياسي، الذي تندرج تحته فئة عمرية يحددها القانون ومؤهلات تختص بإنفاذ إرادة الشخص وتمتعه بالأهلية الكافية لممارسة حق الانتخاب.

ويذهب (ديفيد أستون *David Easton*) إلى تعريف الانتخاب بأنه (تعبير يقدمه المواطنون عما ينتظرونه من النظام السياسي ويقوم الأخير بالتعبير عن تلك الأماني في شكل قرارات تطبق على المحكومين مثيرا ردود أفعال تتجسد في أماني جديدة)[٥]، ويعرفه (باودن بوركويد *Boudon Bourricaud*) بأنه (إجراء وممارسة يتم بفضلها تجميع الاختيارات الفردية إلى قرار جماعي وإقرارها إلى قانون يمارس على جميع أفراد الجماعة وإجبارهم على تطبيقه سواء استحسنوا أم لم يستحسنوا رأي الأغلبية)[٦].

من كل ما تقدم يمكن تعريف الانتخاب بأنه (حق يمارسه من تنطبق عليه الشروط والمؤهلات التي حددها القانون لاختيار من يراه مناسباً لتولي خدمة سياسية عامة)، إذ بات من الواضح وضع (السياسي) بعد الانتخاب لوصفه وتمييزه عن الممارسات الديمقراطية في باقي الانتخابات الأخرى التي تجريها النقابات ومؤسسات النفع العام وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني.

يعد هاربرت سبنسر من أوائل المفكرين الذين درسوا السلوك السياسي وأطلق عليه مفهوم (الاتجاه) الذي حدده في كتابه (المبادئ الأولى) سنة ١٨٦٢ وقال (أن وصولنا إلى أحكام صحيحة في مسائل مثيرة للجدل يعتمد على اتجاهنا الذهني ونحن نصغي إلى هذا الجدل ونشارك فيه)، واستخدم مفهوم الاتجاه في علم النفس التجريبي لينتقل إلى علم

الاجتماع السياسي وقد عبر عنه بـــ (قوة مكتسبة تدفع الفرد إلى السلوك بشكل معين)[٧]، مما دفع قسم من الباحثين إلى تعريف السلوك الانتخابي بشكل عام من خلال النظر له كسلوك إنساني لا يختلف عن أي سلوك في اتخاذ القرار وعندهم يعني (تلك النشاطات المتعددة التي يقوم بها الإنسان أثناء حياته لإشباع حاجاته ويحقق أهدافه التي يتطلع إليها وفق متطلبات البيئة والحياة التي يعيش فيها) ولا شك أن هذه النشاطات الجسمية والعقلية والنفسية هي محصلة التفاعل بين العوامل الشخصية والعوامل البيئية وفقاً لقدرات الفرد وطرق إدراكه. ويمكن تعريف السلوك بأنه (عملية اتصال فيها توجيهات ومهارات تتنوع تبعا للمواقف الاجتماعية التي يمر بها الفرد، وهو تحصيل حاصل لحالة شعورية مقصودة قد يعبر عنها بواسطة الكلام أو الرمز تجاه مثير معين)[٨].

إن الاهتمام بسلوك الإنسان جعله يتشعب في الدراسات، اذ بات يؤخذ مصطلحات سايكولوجية غالباً ما تستخدم معه (السلوك الايثاري، السلوك العدواني، السلوك المساعد، والسلوك الانتخابي...) وهناك من يعطي للسلوك الجزئي اهتمام اقل لأنه من اختصاص علم الفسيولوجيا (الأنشطة الغددية والعصبية والاستجابات العكسية وغيرها). وهذا ما نلمسه في تعريف (لازارسفيلد *Lazarsefeld*) للسلوك الانتخابي عندما وصفه بأنه جزء لا يتجزأ من سلوك متتابع يندمج مع السلوك الإنساني ككل وموجه لهدف الانتخاب مرشح أو حزب، لأن هذا السلوك لا يتشكل في لحظة واحدة بل يسبقه الكثير من العمليات المؤثرة في السلوك السياسي أو الانتخابي – حسب تعبيره – وبوصفه كل متكامل ينطلق من لحظة تشكله إلى يوم الانتخاب والإدلاء بالصوت، إذ يعرفه بأنه (وحدة كلية من سلوك متتابع متسلسل موجه لانتخاب شخص أو حزب يتشكل تبعا لعوامل تدفع بالشخص لانتهاج سلوك معين)[٩].

يتفق عالم النفس (كيرت ليفين *Kert Levin*) مع تعريف (لازارسيفيلد)، إذ يذهب إلى تعريف السلوك الانتخابي بدلالة الصياغة الكلية لأدراك موضوع محدد ينبني عليه السلوك، ويضع ثلاثة مجالات متمايزة تؤثر فيه :الأولى : تتمثل بالشخص وما يمتلكه من خصائص ومميزات، الثاني : البيئة السايكولوجية أو الاجتماعية التي تحيط بالفرد، وهذان المجالان

يسميهما (حيز الحياة *Life Space*) في حين يمثل المجال الثالث العالم الطبيعي أو الفيزيقي، وأن حاصل التفاعل بين هذه المجالات الثلاثة هو الكفيل بإنتاج السلوك، إلا أنه يولي اهتماماً بأثر المجالين الأوليين (حيز الحياة) ويعده الأكثر تأثيرا بالسلوك، ويعرف السلوك الانتخابي بأنه (ردة الفعل الإدراكية المتكونة من العلاقات المكونة لمجال الفرد (داخلية وخارجية) المعبر عنها باختيار مرشح أو حزب)[١٠].

مما سبق يتضح بأن السلوك الانتخابي وأن كان لا يخرج عن مكونات الادراك الداخلية المتعلقة بمكونات الفرد الذاتية (اجتماعية، ثقافية، سياسية، اقتصادية، نفسية) والخارجية المتعلقة بما يحيط الفرد من مؤثرات تدفعه لاتخاذ صورة معينة من السلوك، إذ تتفاعل المكونات الداخلية والخارجية لاعتماد السلوك المعبر عنه بصيغة كلامية أو صورية أو رمزية، ولا تتخذ صفة اللحظة التي يعبر فيها بل أنه حاصل فترة زمنية تبدأ مع الدعاية الانتخابية وربما تسبقها وتنتهي بوضع صوت الناخب في صندوق الاقتراع.

المطلب الثاني : الطبيعة القانونية للانتخاب

لم يكن الاختلاف على المفاهيم والدلالات المعرفية للسلوك الانتخابي فحسب، بل الطبيعة القانونية أو بمعنى اصح التكييف القانوني للانتخاب (هل هو حق أم وظيفة أم سلطة قانونية ؟) كان هو الآخر من مدخلات الجدل حوله، إذ ثار في أعقاب الثورة الفرنسية ١٧٨٩م هل الانتخاب وظيفة أم حق ؟، وكان سبب الاختلاف نابع من تطور مفهوم السيادة وصاحبها، إذ أن الفترة التي ساد فيها الاعتقاد بمفهوم سيادة الأمة كان الانتخاب يوصف بأنه وظيفة حددها الدستور ووضح آليات إنفاذها، أما في الفترة التي ساد فيها مفهوم سيادة الشعب، وصف الانتخاب بكونه حقا شخصيا يمارسه الأفراد المؤهلون.

١- الانتخاب وظيفة :

يعلل أصحاب هذه النظرية إلى أن الانتخاب اختصاص أو وظيفة بدلالة سيادة الأمة، إذ أن الأمة شخص معنوي متميز عن الأفراد المكونين لها، وما دام شخص الأمة غير قابل

للتجزئة أو الهبة أو التنازل عنه فأن ذلك يعارض دعوى ملكية السيادة أو جزء منها لأي فرد، فإذا كان الإقرار بسيادة الأمة فأن لها وحدها حق اختيار الأشخاص الأصلح والأقدر لوظيفة الانتخاب واختيار النواب وبذلك يصبح الانتخاب وظيفة عامة[١١]، ومن أنصار هذه النظرية (باراناف) الذي يقر (أن وظيفة الانتخاب وظيفة عامة يمنحها المجتمع وفقاً لما تمليه مصلحته وإذا أرادت الأمة أن تقر بأن هذه الوظيفة إجبارية فأن لها ما تريد وليس هناك من يمنعها من إنفاذ هذه الإرادة) أي اعتناق مبدأ التصويت الإجباري ولا يجوز التنازل عن أدائه لأنه مخالفة لإرادة الأمة التي لا ترد تصرفاتها[١٢]، ومن أنصارها أيضاً الفقيه الالماني (*Gierke*) الذي رأى في الأمة – صاحبة السيادة – شخص معنوي له ارادة يغبر عنها بواسطة عضو (المواطن) لا يمكن فصله عن الشخص المعنوي، ولا يستطيع رد تكليف الأمة لواجب ينبغي القيام به[١٣].

إن هذا التصنيف سيضفي إلى انقسام المجتمع لطبقتين، الأولى ما يعرف بالطبقة السلبية التي تتمتع بالحقوق المدنية وتحرم من الحقوق السياسية، والثانية الطبقة الايجابية النشطة التي تتمتع بالحقوق المدنية والسياسية، فضلاً عن تقييد أنصار هذه النظرية العملية الانتخابية بما يعرف (بالاقتراع المقيد)[١٤]، إذ أن الشروط التي قد يضعها الدستور لتفعيل دور الطبقة الايجابية ربما تتحدد بالعامل المادي وما يملكه الشخص ليتأهل لممارسة الانتخاب.

٢-الانتخاب حق :

إن تمتع الأفراد بالصفة الآدمية التي تمنحهم حق المواطنة، يوصف الانتخاب بأنه حق شخصي بسبب تمتعهم بعضوية المجتمع الذي يشكلونه ويحيون فيه، ولأن السيادة هي حق لكل الشعب وملك لهم ومن حق كل فرد ممارستها، وإعمالاً لمبدأ المساواة فأن لهم جميعاً ممارسة حق الانتخاب باستثناء الأفراد غير القادرين على مباشرة هذا الحق كالقصر وعديمي الأهلية، ولأنه حق فلا يجوز للمشرع تقييده، ولا الزام صاحب الحق بمباشرته (أي أنه اختياري وليس اجباري)، إذ قال جان جاك روسو (أن الانتخاب حق للمواطنين لا يمكن

انتزاعه بغض النظر عن المستوى التعليمي أو الانتماء لطبقة اجتماعية معينة أو يمتلك ثروة)[١٥].

إن الانتخاب بوصفه حق فأن ذلك يعني استخدامه بمنطق (الاقتراع العام)[١٦]. وقد اخذ الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ بالانتخاب كونه حق، إذ جاء في المادة (٢٠) منه والتي نصت على (للمواطنين رجالا ونساء حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح)[١٧].

٣-الانتخاب سلطة قانونية :

يتجه الفقه الحديث إلى أن الانتخاب لا يعتبر حقاً شخصياً ولا وظيفة، بل هو سلطة قانونية مقررة للناخب وتمنح له من اجل تحقيق مصلحة عامة، ومما يترتب على الأخذ بهذا التكييف أن تكون للمشرع الحق في تعديل شروط الانتخاب وفقاً لما يراه في المصلحة العامة تحديدا أو سعة ولا يجوز للناخب الاعتراض على ذلك، فضلاً عن وصف الانتخاب بالسلطة القانونية فهذا يحيل إلى عدم قدرة الناخب على مخالفة هذه السلطة ولا يجوز التنازل عنها أو عدم ممارستها[١٨]، أي أن الانتخاب حق إلا أنه ليس حقاً شخصياً طبيعياً وإنما هو حق من الحقوق العامة التي تتصل بالقانون العام.

وهناك من الفقهاء من حاول أن يسبغ على الانتخاب بوصفه (حق ووظيفة)، إذ يذهب هذا الاتجاه باعتماد أن الانتخاب حق شخصي يباشره الفرد، ولكنه في ذات الوقت وظيفة واجبة الاداء، ولعل ما يؤخذ على هذا الاتجاه هو صعوبة الدمج بين الحق والوظيفة في ذات الوقت، إذ انهما متتابعين، فهو حق تحميه الدعوى القضائية في البداية، أي عند تسجيل الناخب لاسمه في قيد الانتخابات، ويتحول بعد ذلك إلى وظيفة مؤقتة للاشتراك في تكوين المؤسسات العامة عندما يمارس الفرد التصويت[١٩].

المبحث الثاني

نظريات السلوك الانتخابي ومؤثرات السلوك للناخب العراقي

في هذا المبحث سنحاول تسليط الضوء على أهم النظريات التي تفسر السلوك الانتخابي، ومستوى التكامل فيما بينهم، فضلاً عن القدرة على الاستفادة من هذه النظريات في معرفة المؤثرات على سلوك الناخب العراقي، إذ أن دراسة السلوك الانتخابي لم تنحصر في علم بذاته فقد تمت دراسته في علم النفس وعلم الاجتماع، ويعد اليوم فرع مهما من فروع الدراسات السياسية في علم الاجتماع السياسي والنظم السياسية.

المطلب الأول : المدارس الفكرية لتحديد السلوك الانتخابي

بدأت الدراسات الاجتماعية والنفسية اهتمامها بالسلوك الانتخابي، والتحقت بها مدارس الفكر الاجتماع السياسي، وقد كانت الجامعات الأمريكية ومفكريها من السباقين في هذا الحقل، إذ أنتج الفكر الأمريكي ثلاث مدارس، المدرسة الاجتماعية في جامعة كولومبيا، والمدرسة النفسية في جامعة ميشيغان، والمدرسة العقلانية في روتشستر، وفي هذا المطلب سنعرض أهم الأسس التي اعتمدتها المدارس الفكرية في تحديد سلوك الناخب.

١-السلوك الاجتماعي مدرسة كولومبيا :

كان لنشر كتاب (اختيار الشعب) الصادر عن المركز التطبيقي للبحوث الاجتماعية بجامعة كولومبيا عام ١٩٤٤ الصدى الواسع في ما عرف بالسلوك الاجتماعي للناخب، إذ قام فريق من الباحثين بإشراف عالم الاجتماع (بول لازارسيفيلد *Poul Lazarsfeld*) بدراسة سلوك الناخب الأمريكي في الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٤٠ والتي جرت بين المرشح الديمقراطي (فرانكلين روزفلت) والمرشح الجمهوري (ويندل).

إن الدراسة كانت تدور حول معرفة المؤثرات التي تعرض لها الناخبين ودفعتهم للتصويت لشخص، إذ تبين بأن الأشخاص الذين كانوا يتابعون الحملات الدعائية لكلا المرشحين كان تأثيرهم قليل قياساً للأشخاص الذين صوتوا باعتمادهم على المعلومات التي

يحصلون عليها من الاصدقاء والمعارف، ذلك لأن المهتمين بالحملة الدعائية كانوا قد قرروا التصويت لصالح مرشح حتى قبل بدء الحملة، في حين أن الأشخاص الذين اعتمدوا على العلاقات الاجتماعية في تكوين الرؤية عن المرشح قد استزادوا واستفادوا من وقت الحملة إلى آخر لحظة ودفعهم ذلك لتكوين رأي جمعي يعززون في خيارهم انتمائهم الاجتماعي[٢٠].

لقد خلص لازارسيفيلد وفريقه أن قادة الرأي في المجتمع هم الأشخاص الذين لهم القدرة على التأثير في مجتمعاتهم ويحملون المصوتين على انتهاج سلوك معين ليضمنوا وحدة الرأي ووحدة الجماعة الاجتماعية وهم من الأصدقاء والمعارف وأسرة العمل وغيرهم، وبهذا الخصوص يقول لازارسيفيلد (أن معلومات الوسائل الإعلامية تتدفق على مرحلتين أو خطوتين: الأولى : يحملها قادة الرأي من الإعلام بشكل مباشر، والثانية تنقل من قادة الرأي إلى العامة)، وهو ما عرف فيما بعد (نموذج التدفق ذو الخطوتين)[٢١]، ويعلل ذلك (أن إيمان العامة بصدق المعلومات التي ينقلها لهم الأصدقاء والمعارف والجيران هي أوثق من المعلومات التي تتداولها وسائل الإعلام، إذ أنهم تعودوا على استشارتهم في جميع أمورهم ووثقوا بهم في أدق قضاياهم الشخصية والاجتماعية)[٢٢].

إن التأثير الشخصي المباشر بين الأفراد هو أكثر أهمية وفعالية من وسائل الإعلام، إذ أن الأفراد في المجموعات يميلون دوما إلى التعبير عن آرائهم ومشاركتها مع الآخرين، وعندما يريدون تقصي المعلومات الموثوقة فهم يلجؤون إلى من هم أكثر منهم اطلاعاً وإلى الذين يثقون بهم، لقد صنفت الدراسة سلوك الناخبين إلى ثلاثة محاور :-

١ – الناخبون الذين يمتلكون وجهات نظر متينة ذو أساس قوي هم أقل الناخبين تأثراً في الحملات الانتخابية.

٢ – الناخبون الذين يتابعون الحملات الدعائيّة الانتخابية هم أشخاص لديهم وجهات نظر متينة، لذا الحملات الدعائيّة لن تؤثر عليهم.

٣ – الناخبون الذين يسهل إقناعهم والتأثير عليهم هم الأشخاص الذين ليس لديهم اهتمام عالي في القضايا السياسيّة، فالتأثير عليهم يكون عن طريق قادة الرأي الذين بدورهم على إطّلاع بوسائل الإعلام، وهؤلاء أكثر تأثيراً في الانتخابات[٢٣].

وبشر لازارسيفيلد في دراسته (اختيار الشعب) بأن أصحاب المحور الثالث وعلى الرغم من تأثرهم بالاختيار الجمعي، فأن العوامل الاجتماعية والدينية والسياسية كان لها دور مضاف في عمليات التأثير التي مارسها صناع الرأي في المجتمع.

إن الاستنتاج الذي خلصت إليه المدرسة الاجتماعية بأن سلوك الاشخاص الذين يشعرون بانتمائهم أو أنهم جزء من وحدة اجتماعية يسهمون في تكوين سلوك موحد لصالح مرشح أو حزب، ودافعهم في ذلك المصلحة العامة للجماعة التي يرون أن توحد ابنائها سيسهم في توحيد الرؤى المستقبلية في مراقبة ومحاسبة المرشح سواء على الصعيد الرئاسي أو المجالس النيابية، إذ أن المرشح والنائب لا يمكن أن يتجاهل الدعم الذي حصل عليه ويسعى لتعزيزه إذا ما أراد الترشح لفترة ثانية.

٢- المدرسة النفسية (الناخب العاطفي):

فتحت الدراسة التي أعدتها جامعة كولومبيا الباب على مصراعيه للاهتمام بالسلوك الانتخابي، وظهرت الدراسة التالية في جامعة ميشيغان[٢٤] اهتماماً أوسع، إذ قام كل من (كامبل وكاهن) بمسح نتائج الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٤٨ وقدما طروحاتهم في كتاب (الناخب الأمريكي)، وقد استنتجا من خلال المسح الذي قاما به، بأن سلوك الناخب لم يكن متأثرا بالدعاية الانتخابية بقدر التعلق بالإيمان السابق الذي كونه الناخب مبكراً من خلال التأثير العائلي والدافعية والخبرات السابقة التي كونها الفرد داخل المجتمع والعائلة، مستفيدين مما يعرف (بنظرية المجال) التي ترى بأن سلوك الشخص نابع من كل مركب كونه خلال حياته ويدفعه حسه العاطفي بالانتماء والإخلاص إلى المبادئ التي تربى عليها إلى اتخاذ سلوك يتماشى معها، فالإيمان بكنيسة أو حزب أو شخص ينتقل من الآباء إلى الأبناء، ويتعزز هذا السلوك إذا ظل الفرد في ذات الطبقة، باختصار فأنه بمجرد أن يتم الحصول على هوية

الحزب من والدي الشخص (من خلال امتصاص غير مدرك من سن مبكرة جداً) يمضي الشخص بقية حياته في تبني وجهات النظر والمواقف التي تخلق سببا لانتمائهم الحزبي، إذ حددت الأسئلة للعينة بثلاثة محاور[٢٥] :

أ- الميول الشخصية لحزب معين.

ب- التعلق بالقضايا الوطنية ومدى الإيمان بها.

ت- الميل لأحد المرشحين.

لقد قام (كامبل وكاهن) بعدم الاكتفاء بالاستبيانات وإنما إجراء مقابلات شخصية مطولة مع كل عينة الدراسة واستنتجا بأن ما حكم السلوك الانتخابي للناخب الأمريكي في انتخابات ١٩٤٨ لا يتعدى التأثر بالمدركات التي تشكلت لديه في مراحل سنية مبكرة لعبت عوامل التوجه السياسي والثقافة السياسية للعائلة ومستوى التعليم الذي تنعم به الأسرة وأسهم في تشكل الأنا الأسرية، مشبهين السلوك الانتخابي شأنه شأن أي سلوك تنتهجه الأسرة سواء كان دينياً أو اقتصادياً أو سياسياً أو اجتماعياً.

٣- الناخب العقلاني :

لقد كان لتقدم الحياة الاقتصادية في المجتمع الأمريكي انعكاساً على الحياة السياسية وعلى سلوك الناخب الأمريكي ففي عام ١٩٥٥ قدم الاقتصادي (انتوني داونز *Anthony Downs*) مؤلفه (نظرية اقتصادية للديمقراطية) استمد فيها أفكاره من نظرية المنافع المتقدة في علم الاقتصاد، والطروحات الفكرية لعالم الاجتماع ماكس فيبر حول العقلانية بوصفها أحد مرتكزات المنتظم الفكري الليبرالي، والنفعية التي ابتدعها جيرمي بنثام وخط أسسها جون ستيوارت ميل، اللذين أكدا على جلب اللذة والسعادة ودرء الألم، إذ يقول داونز (أن العملية الانتخابية لا تخلو من المتعة والإحساس بالسعادة كمكافأة متداخلة للناخب عند متابعته لقائد كاريزمي أو الشعور بالفخر الذي ينتابه عند ممارسته حقه في الانتخاب والمشاركة والانتماء إلى قضية ما)[٢٦].

إن الناخب وفقاً لهذا النموذج لا يعدو عن كونه مستهلك في السوق السياسية، وأن قاعدة السلوك – طبقا لداونز تتعمم بتأثير المستهلكين (الناخبين) والمنتجين (المرشحين) إذ يتحرك الناخب لمجموعة الفوائد المقترحة إليه من خلال البرنامج الانتخابي للمرشح، إذ من الممكن أن يصوت الناخب لمرشح لا يتفق مع ميوله الفكرية إذا ما اقتنع ببرنامجه الحكومي، لذلك نرى البرامج الانتخابية باتت تركز على الضرائب والإعانة الاجتماعية والبطالة والقضايا التي تمس حياة الناخب.

لقد أحدثت دراسة داونز لإنتاج الناخب العقلاني أثراً بالغاً في العلوم السياسية والاجتماعية فضلاً عن مؤسسات الدعاية الانتخابية، ويعود السبب في ذلك إلى الواقعية التي تعامل بها داونز في رسم السلوك الانتخابي في مجتمع براغماتي يؤمن بأن أي فكرة أو قرار لا يمكن التأكد من صحته إلا من خلال ما ينتجه من حقيقة ملموسة.

المطلب الثاني : قراءة في سلوك الناخب العراقي في ضوء المدارس.

يطرح روبرت دال في كتابه (الديمقراطية ونقادها) سؤالاً محورياً مفاده متى يصبح الشعب مؤهلاً للعملية الديمقراطية ؟ وفي إجابته يفصل بضرورة توافر الوحدة والمؤسسات السياسية والاجتماعية والولاء والثقافة السياسية ويعدها شرطاً ضرورياً لوصف النظام بالديمقراطي[٢٧]. فمن المسلم به أن الحكومة في الأنظمة الديمقراطية هي نتاج المجتمع، إذ كلما كان المجتمع لديه ثقافة سياسية ويعي دوره في بناء الدولة، كلما كان قادراً على إنتاج مؤسسات سياسية قادرة على إدارة الدولة بما يخدم المجتمع ذاته.

إن قراءة متأنية لتاريخ العراق السياسي المعاصر تثبت بأن الثقافة الديمقراطية لم تكن حاضرة في بناء المشهد السياسي وعلى توالي الحكومات منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة، فعلى الرغم من معرفة المجتمع العراقي للانتخاب وممارستها، إلا أن هذه الممارسات لم تكن في معزل عن توجيه السلطة ورسمها للسلوك الذي يجب أن يطغي على العملية الديمقراطية، الأمر الذي أدى إلى غياب المعرفة السلوكية للناخب العراقي في جميعها، إذ أن تاريخية النظام

السياسي العراقي تحيل إلى أن المجتمع العراقي لم يعرف هذا النظام السياسي الديمقراطي كما عرفته الدول الغربية المتقدمة على الرغم من الزعم بأنه ديمقراطي وأن مؤسساته التشريعية كانت تتشكل بإرادة الناخب العراقي، إلا أن هذا البناء كان متصدعاً وولد وهو كسيحاً ومصاب بالأمراض السياسية المزمنة التي رافقته طيلة القرن المنصرم، بل أنه شوه وأبعد عن مساراته العلمية الديمقراطية في الحكومات الملكية والجمهورية على السواء، فضلاً عن كون الوعي الانتخابي أو الثقافة الانتخابية التي يمارسها شعب ما تنبع من فاعلية النظام الانتخابي المرتهن بنسق من المحددات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تسهم في دفع العملية الديمقراطية، أو تعود بها إلى وضعية العقم والجمود، إذ أن المجتمعات التي لم تنعم بتنشئة ديمقراطية غالباً ما تعاني من غياب ثقافة الديمقراطية التي تغيب بدورها المضمون الديمقراطي للسلوك الانتخابي، وتتحول الانتخابات من آلية ديمقراطية حقة إلى قوة طاغية فاقدة للقيم الديمقراطية في معانيها ودلالاتها مما يؤدي إلى ترسيخ قيم الإكراه والتسلط والعبثية الاجتماعية.

إن السلوك الانتخابي للناخب العراقي كان وما زال متأثراً بصناع الرأي ضمن الدائرة الاجتماعية ولم تكن للدعاية والإعلام دور في تشكيله، فضلاً عن عدم اكتراث الناخب العراقي للبرنامج الذي يعد به المرشح، بسبب عمليات التأثير الاجتماعي التي تكون السلوك وتحدد الاختيار حتى قبل بدأ الدعاية الانتخابية، وقد أسهمت مجموعة من العوامل في سيادة النظرية الاجتماعية والعاطفية على سلوك الناخب العراقي منها :

١- عدم وجود أو فقدان الهوية الوطنية، إذ على الرغم من ثراء المجتمع العراقي بالقيم والعناصر المعززة لتكوين الهوية الوطنية الجمعية، إلا أن طبيعة التاريخ العراقي تشير إلى غياب الدولة الممثلة لهوية عراقية واضحة وأصيلة تستطيع دمج وصهر جميع التنوعات الدينية والطائفية والقومية واللغوية في داخلها، إذ أن الدولة العراقية الحديثة وهيئاتها منذ مطلع عشرينات القرن الماضي وإلى اليوم لم تعبر عن تركيبته الاجتماعية المتعددة ولم تتسم بالقدرة على انتهاج سياسات عامة تستجيب للواقع العراقي ومتطلباته والتي طالت

بأثر عميق وحدة ونسيج الهوية العراقية، فغياب وحدة التركيبة الاجتماعية وتشتتها إلى جزر منفصلة عن بعضها عزز الهوية الفرعية للمكونات ورجحها على الهوية الوطنية في كل سلوك ينتهجه الفرد العراقي بما في ذلك السلوك الانتخابي[٢٨].

٢- إن التنوع في مكونات الشعوب ظاهرة تتصف بالعمومية، فالمجتمعات التي تتصف بوحدة العنصر واللغة (*Homogeneous*) نادرة جداً ولا تكاد تتعدى ست دول من مجمل دول العالم، وتغلب صفة عدم التجانس (*Heterogeneous*) للمكونات الاجتماعية في عموم الدول، وقد عد العراق من أكثر البيئات العربية ازدحاماً بالأعراق والأديان والطوائف القديمة والحديثة، وبدلاً من أن تكون هذه التركيبة متناغمة ومتأقلمة مع بعضها في ظل ارض واحدة، سادت التراتبية والهرميات ومحاولة كل مكون إلى تغيير مكانها والإحلال محل المكون الآخر، إذ على الرغم من إقرارنا للتنوع كظاهرة طبيعية، برزت إشكالية العلاقة بين المكونات العراقية المتمثلة في جنوح هذه التعدديات إلى مسلك العنف والعنف المضاد بشكل متواتر في حال ضعف السلطة، الأمر الذي عزز السلوك الاجتماعي للناخب العراقي وبات ينظر إلى العملية الانتخابية كعنصر من عناصر الصراع ومحاولة الغلبة لمصلحة المكون الاجتماعي[٢٩].

٣- إن العصبية بوصفها كناية عن تضامن طبيعي بين أفراد ينظم اجتماعهم الشعور بالانتماء والتكاتف والتعاون مع جماعة معينة على أساس قرابة الدم والاشتراك في القيم والأعراف[٣٠]. جنحت العشائرية في العراق من التضامن والتكاتف الايجابي لجميع المكونات إلى المنحى السلبي، فضلاً عن عدم استقلالية الدولة في الأنظمة السياسية السابقة لعملية التغيير والتي تبنت امليات القمع السياسي الممتزج بالعنف والاستبداد وتحول الدولة – العشيرة التي كانت تعمق الإرث السوسيولوجي / الثقافي للمجتمع لتجعل منه علامة للتعددية الاجتماعية المتصارعة وتقوض كل بناء ديمقراطي سواء من حيث التنشئة والثقافة السياسية، أم من حيث الاستعداد للعبة المنافسة الديمقراطية بشكلها البناء.

٤- شخص الدكتور علي الوردي في كتابه (لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث) أن (الإنسان يخضع في حياته الاجتماعية لتنويم يشبه في بعض الوجوه التنويم المغناطيسي، وهو ما يمكن أن نسميه بالتنويم الاجتماعي فالمجتمع يسلط على الإنسان منذ طفولته الباكرة إيحاءً مكرراً في مختلف شؤون العقائد والقيم والاعتبارات الاجتماعية، وهو بذلك يضع تفكير الإنسان في قوالب معينة يصعب الخروج منه)[٣١] وهذا ما يدفع الفرد العراقي إلى التقوقع في الذات الاجتماعية العاطفية في سلوكه وتحديد خياراته، فضلاً عن الدور الذي لعبته السلطة الابوية سواء على مستوى الاسرة أم الدولة صيرت الاتجاه السلوكي لينتحل الاتجاه العاطفي.

٥- من جانب آخر فأن العملية الديمقراطية في العراق لم تكن من حاصل المتطلبات الاجتماعية للقوى الحية على الأقل، قدر ما كانت قد صيغت أبعاده النظرية ومفاهيمها الفلسفية في الخارج بمفاهيم تطابق وما بلغه هذا البناء من تطور هناك. وبالتالي فأن انتشار المفاهيم الخاصة بالبناء الديمقراطي (من قبيل الأحزاب، الانتخابات، الدستور، حرية المعتقد...الخ) بين فئة المثقفين، وكانت بصيغ مجردة خالية من مضامينها ودلالاتها الاجتماعية، كما أمست هذه المفاهيم شكلية تزين النظام السياسي مما افقدها المصداقية والموضوعية.

تأسيساً على هذا التقديم الذي يثبت أن الناخب العراقي تحكمه الاجتماعية والعاطفية في مناحي سلوكه الانتخابي، ولا مناص من القول أن حداثة التجربة الديمقراطية في العراق ومراوحتها في تلمس خطواتها الأولى والدور الذي تلعبه المؤثرات الاجتماعية الموروثة التي ما زالت تتحلق حول الطائفية والعشائرية والأثنية والمناطقية المشكلة لوعي الفرد العراقي ومدركاته، شكلت بمجملها عوامل أثرت في سلوك الناخب العراقي فجمع بين كونه ناخباً اجتماعياً من جهة وناخباً عاطفياً من جهة أخرى، إذ لا زال وعي الناخب العراقي غير متأثر بالدعاية الانتخابية، فصناع الرأي (أو قادة الرأي –كما وصفهم لازارسفيلد–) للناخب العراقي هم شيخ العشيرة والعالم الديني والزعيم القومي الذين يمتلكون التأثير المباشر على سلوك

الناخب قبل بداية الدعاية الانتخابية. فضلاً عن المركب الكلي للناخب العراقي الذي أنبنى في سن مبكرة في الولاء للعشيرة والمذهب والقومية، وقد كان هذا السلوك طاغياً في كل الانتخابات التي خاضها الناخب العراقي ولعل الجداول توضح هذه الحقيقة.

جدول رقم (١)

يوضح سلوك الناخب في بغداد والمحافظات الوسطى والجنوبية في انتخابات عام ٢٠٠٥

المحافظات	بغداد	البصرة	الناصرية	الديوانية	العمارة	المثنى	بابل	ديالى	الانبار	صلاح الدين	كربلاء	واسط	النجف
الإئتلاف الموحد	٣٤	١٣	١١	٧	٦	٦	٩	٢	–	١	٤	٧	٧
التحالف الكردستاني	١	–	–	–	–	–	–	٢	–	–	–	–	–
التوافق	١٣	١	–	–	–	–	١	٤	٧	٣	–	–	–
العراقية	٨	٢	–	١	١	–	١	١	–	١	١	١	١
الحوار	١	–	–	–	–	–	–	–	٢	٢	–	–	–
اسلامي كردستاني	–	–	–	=	=	–	–	–	–	–	–	–	–
المصالحة	–	–	–	–	–	–	١	–	–	١	–	–	–
رسليون	١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
مثال الامة العراقية	١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
التركمانية	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الايزيدية	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الرافدين	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–

المصدر : من عمل الباحث باعتماد تقارير المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

جدول رقم (٢)

سلوك الناخب في بغداد والمحافظات الشمالية في انتخابات ٢٠٠٥

	بغداد	نينوى	السليمانية	اربيل	دهوك	كركوك
الائتلاف الموحد	٣٤	٢	–	–	–	–
التحالف الكردستاني	١	٤	١٣	١٢	٦	٥
جبهة التوافق	١٣	٧	–	–	–	١
العراقية	٨	٢	–	–	–	–
الحوار	١	٢	–	–	–	١
الاسلامي الكردستاني	–	–	٢	١	١	–
المصالحة	–	١	–	–	–	١
رساليون	١	–	–	–	–	–
مثال الامة العراقية	١	–	–	–	–	–
التركمانية	–	–	–	–	–	١
الايزيدية	–	١	–	–	–	–

المصدر : من عمل الباحث باعتماد تقارير المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

سلوك الناخب العراقي في انتخابات عام ٢٠١٠

المحافظات	العراقية	دولة القانون	الائتلاف الوطني	التحالف الكردستاني	التغيير	الاتحاد الاسلامي	الجماعات الاسلامية	وحدة العراق
البصرة	٣	١٤	٧	–	–	–	–	–
ميسان	–	٤	١	–	–	–	–	–
ذي قار	١	٨	٩	–	–	–	–	–
المثنى	–	٤	٣	–	–	–	–	–
الديوانية	٢	٤	٥	–	–	–	–	–
النجف	–	٧	٥	–	–	–	–	–
صلاح الدين	٨	–	–	–	–	–	–	٢
واسط	٢	٥	٤	–	–	–	–	–
كربلاء	١	٦	٣	–	--	–	–	–
بابل	٣	٨	٥	–	–	–	–	–
الانبار	١١	–	–	–	–	–	–	١
ديالى	٨	١	٣	١	–	–	–	–
كركوك	٦	–	–	٣	–	–	–	–
نينوى	٢٠	–	١	١	–	–	–	١
السليمانية	–	–	–	٨	٦	٢	١	–
اربيل	–	–	–	١٠	٢	١	١	–
دهوك	–	–	–	٩	–	١	–	–
بغداد	٢٤	٢٦	-١٧	–	–	–	–	–
المجموع	٨٩	٨٧	٦٨	٤٢	٨	٤	٢	٤

المصدر : تقارير المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

الخاتمـــــة

اتضح من خلال البحث بأن دراسة السلوك الانتخابي لم تعد حصراً على الدراسات النفسية، بل أضحت من الفروع المهمة في الدراسات السياسية لأنها تتصل اتصالاً مباشراً في معرفة أسس التنشئة السياسية ومدى تطور الثقافة السياسية التي وصل إليها الناخب، فضلاً عن اتصالها في تطور المؤسسات السياسية والإعلامية ومدى تفاعل الأفراد معها. إذ حظي السلوك الانتخابي باهتمام الجامعات والمراكز البحثية واستخلصت منه دراسات اهتمت بالموضوع وعملت على تطوير هذا السلوك بما يعزز المشاركة السياسية كحق من الحقوق المدنية والسياسية.

إن المشاركة السياسية من خلال التصويت الانتخابي تعزز الديمقراطية وتطورها إذا كان بناء المواطن سياسياً وثقافياً وتنعكس على بناء المواطنة التي تحدد الولاء للوطن، إذ أن السلوك يعكس أيضاً نظرة المواطن للوطن، فإذا كان ينظر لوطنه من خلال مكونه الاجتماعي فأنه سينتج سلوكاً اجتماعياً عاطفياً، أما إذا كان المواطن ينظر إلى مكونه الاجتماعي من خلال وطنه فأنه سينتج ناخباً عقلانياً يسعى لمعرفة البرنامج الذي يعد المرشح بتنفيذه ويتحقق من مدى موائمة وموافقة هذا البرنامج مع الاحتياجات التي يسعى إليها الناخب، فضلاً عن إنتاج برلمان قائم على أساس الكفاءة والنزاهة.

إن حداثة التجربة الديمقراطية في العراق والعوامل التي أسهمت في تكوين شخصية المواطن العراقي لا زالت ترشح ناخباً اجتماعياً عاطفياً، غالباً ما يكون قد حسم صوته لصالح مرشح من دون أن يعلم أو يناقش برنامجه الانتخابي، فضلاً عن أتسام الدعاية لأغلب المرشحين بتناغمها مع تعزيز المذهبية والقومية، مما يوضح ضرورة تعميق الثقافة السياسية والمواطنة في شخص الناخب العراقي.

التوصيات :

١- ضرورة اعتماد الأسس العلمية في تنشئة المواطن والمواطنة في النفس العراقية، على أن تأخذ مؤسسات الإعداد الدور الفاعل والتي تبدأ من الأسرة والمدرسة والمجتمع والإعلام والمؤسسات المعنية بالتنشئة كافة.

٢- العمل على رفض الخطاب الطائفي والقومي وأي خطاب يفتت اللحمة الوطنية في الدعاية الانتخابية للمرشحين وتجريمه.

٣- بث الروح الوطنية لدى الناخب وأن يكون على علم بأن هرم السلطة لم يعد كما كان في الماضي من أعلى إلى الأسفل (أي من الحاكم إلى الشعب)، بل أصبح من أسفل إلى أعلى، وأن الناخب هو الذي يشكل الحكومة ويقوم بمراقبتها وعزل من لا يصلح للبناء والتطوير.

٤- إعلاء كل الممارسات التي تنتج ناخبا عقلانيا لا يتأثر بصناع الرأي الاجتماعي وينظر إلى مصلحة الوطن وحسم كل الولاءات التي تؤثر في سلوكه الانتخابي.

٥- اعتماد شرعية الديمقراطية في عمل مؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية، التي تؤكد على احترام الأغلبية للأقلية وعدم التهميش والإقصاء الذي يخلق حالة العزوف عن المشاركة، فضلاً عن ضرورة أن تكون الأقلية حقيقية تسعى للمراقبة والتصحيح، وأن تسود أخلاق العمل الديمقراطي البعيد عن التسقيط السياسي.

الهـــوامـــش

(١) ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري ، لسان العرب، المجلد ١٤، بيروت، دار إحياء التراث العربي (د.ت)ص٧٩.

(٢) احمد رشاد الرصاص، النظام الانتخابي في الجمهورية اليمنية –دراسة مقارنة، القاهرة، مكتبة النهضة ١٩٩٥، ص ٣٦.

(٣) زهير شكر، الوسيط في القانون الدستوري، الجزء الأول،، القاهرة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر١٩٩٤، ص١٦٢.

(٤) خليل هيكل، الأنظمة السياسية التقليدية، النظام الإسلامي، أسيوط، مكتبة الآلات الحديثة (د.ت) ١٥٤.

(٥) علي بن هادية وآخرون، القاموس الجديد، الجزائر،المؤسسة الوطنية للكتاب ٢٠٠١،ص١٠٦

(٦) المصدر نفسه، ص ١٠٨.

(٧) لويس كامل مليكة، سيكولوجية الجماعات والقيادة، القاهرة، مكتبة النهضة، الطبعة الثالثة، ١٩٧٠،ص ٦٧.

(٨) ايمان عبدالكريم ذيب، السلوك الاجتماعي للطالب الجامعي، مجلة مركز البحوث التربوية والنفسية ،الجامعة المستنصرية، العدد ١٢لسنة ٢٠١٥ص٤٣.

(9) *Ruai Antunes. Theoretical of Voting Behavior.Institute of Political Researches.cambera Australia 2007 P12.*

(10) *M.visser Five Theories Of Voting Action. Virginia Woolf Press 2006 P 13.*

(١١) تعرف الوظيفة العامة (بأنها خدمة تناط بالقائمين بها وتستهدف المصلحة العامة).

(12) *Larry M.Bartels. Study of Election is a Right Or Function. Woodrow Wilson School Of public and International Affairs 2008 PP17-18.*

كذلك : بكر القباني، دراسة في القانون الدستوري، القاهرة، دار النهضة العربية ١٩٨٥، ص ٤٩٧.

(١٣) للمزيد ينظر :سليمان الطماوي، النظم السياسية والقانون الدستوري، القاهرة، دار الفكر العربي ١٩٨٨ ص ١٥٧–١٥٩.

(١٤) يقصد بالاقتراع المقيد اشتراط توافر نصاب مالي معين وقسط من التعليم أو الاثنين معا غي شخص الناخب فضلاً عن احتمال تحديد جنس الناخبين بالذكور فقط. للمزيد ينظر :

نعمان احمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية، عمان، مكتبة دار الثقافة للنشر (د.ت) س٢٨١.

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٥٨.

(١٦) ويعني السماح لكل مواطن بممارسة حقه في الانتخاب دون شرط المال أو التعليم أو الجنس أو العقيدة إذا توافر في الناخب الأهلية من حيث العمر والجنسية والأهلية العقلية، وهذه الشروط لا تعني تقييد الحق بقدر ما تضمن استخدامه استخداما امثل فالنضج السياسي لا يمكن أن يوجد لدى الفرد قبل وصوله لسن معين، وهناك من الدول من تضع شرط عدم صدور أحكام جنائية وهذا لا يتنافى مع عمومية الانتخابات : للمزيد ينظر :

سليمان الطماوي، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٩.

(١٧) الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥، المادة (٢٠).

(١٨) سليمان الطماوي مصدر سبق ذكره، ص ١٦٢.

(١٩) عبدالغني بسيوني عبدالله،النظم السياسية – دراسة لنظرية الدولة والحقوق والحريات العامة في الفكر الإسلامي والفكر الأوربي، بيروت، الدار الجامعية للنشر ٢٠٠٤، ص٢٢٦.

(20) (M.Visser. opcit.p45.

(21) (Salniza Btmad. Study In Voting Behavior and Political Brand. school Of Business Management. Utara University. Malaysia 2016 PP364-365.

(22) (Ruai Antunes.opcit.p150.

(23) Ibid. P154.

(٢٤) لم يكن مركز الأبحاث في جامعة ميشيغان مهتما بسلوك الناخب في الانتخابات الرئاسية الأمريكية ولكنه أجرى مسحا وطنيا لبيان موقف المواطنين من السياسة الخارجية الأمريكية من خلال المقابلات وقدموا في نهايتها سؤالا للعينة عما كانوا سيدلون بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية التي ستجرى بين هاري ترومان وديوي، وبعد الحملة وعلى اثر الفشل الذي منيت به مراكز استطلاع الرأي في تحديد هوية الفائز في الانتخابات لعام١٩٤٨، إذ أجمعت مراكز استطلاع الرأي على فوز الجمهوري (توماس ديوي *A. Dewey Thomas*) واعلنت تقدمه بـ (١٣) نقطة وفشل الديمقراطي (هاري ترومان *Harry S. Truman*) في الانتخاب الرئاسية في حين جاءت النتائج

بفوز الأخير بواقع (٣٠٣ صوت مقابل ١٨٩ في المجمع الانتخابي و١٠٥،٦٩٥، ٢٤ بالنسبة للتصويت الشعبي مقابل ٩٦٩،١٧٠، ٢١ لديوي)، لذلك تم استدعاء ذات العينة من اجل معرفة اتجاهات السلوك الانتخابي التي أدت إلى فوز ترومان. للمزيد ينظر :

Michael Levy. United States Presidential Elections. Encyclopedia Britannica.Trending Articcles.

شبكة المعلومات الدولية الانترنت الموقع :*https://www.britannica.com*

(25) Larrry M. Bartsls. Opcit.P31.

(26) Ibid :P 34.

(٢٧) للمزيد ينظر :روبرت دال، الديمقراطية ونقادها، ترجمة نمير عباس، عمان، دار الفارس للنشر والتزيع١٩٩٥، ص٣٢٨ وما بعدها.

(٢٨) ناصر حسين ناصر، محنة الأكثرية في العراق (صفحات من ملف الطائفية السياسية)، بيروت، دار المصطفى للطباعة والنشر ٢٠٠٥، ص٨٧.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٨٨.

(٣٠) عبد الإله بلقزيز، النزاعات الاهلية العربية (العوامل الداخلية والخارجية) بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٧، ص ٥٠.

(٣١) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء الأول، بغداد، مطبعة الشعب ١٩٧٤،ص٦.

المصـــــادر

المصادر العربية :

١- ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري، لسان العرب، المجلد ١٤، بيروت، دار إحياء التراث العربي (د.ت).

٢- احمد رشاد الرصاص، النظام الانتخابي في الجمهورية اليمنية –دراسة مقارنة، القاهرة، مكتبة النهضة ١٩٩٥.

٣- إيمان عبدالكريم اديب، السلوك الاجتماعي للطالب الجامعي، مجلة مركز البحوث التربوية والنفسية، الجامعة المستنصرية، العدد ١٢لسنة ٢٠١٥.

٤- القباني، دراسة في القانون الدستوري، القاهرة، دار النهضة العربية ١٩٨٥.

٥- خليل هيكل، الأنظمة السياسية التقليدية، النظام الإسلامي، أسيوط، مكتبة الآلات الحديثة (د.ت).

٦- زهير شكر، الوسيط في القانون الدستوري، الجزء الأول، القاهرة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر١٩٩٤.

٧- سليمان الطماوي، النظم السياسية والقانون الدستوري، القاهرة، دار الفكر العربي ١٩٨٨.

٨- عبد الإله بلقزيز، النزاعات الاهلية العربية (العوامل الداخلية والخارجية) بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٧.

٩- عبدالغني بسيوني عبدالله، النظم السياسية – دراسة لنظرية الدولة والحقوق والحريات العامة في الفكر الإسلامي والفكر الأوربي، بيروت، الدار الجامعية للنشر ٢٠٠٤.

١٠- علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، بغداد. مطبعة الشعب ١٩٧٤.

١١- علي بن هادية وآخرون، القاموس الجديد، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب ٢٠٠١.

١٢- لويس كامل مليكة، سيكولوجية الجماعات والقيادة، القاهرة، مكتبة النهضة، الطبعة الثالثة، ١٩٧٠.

١٣- ناصر حسين ناصر، محنة الأكثرية في العراق (صفحات من ملف الطائفية السياسية)، بيروت، دار المصطفى للطباعة والنشر ٢٠٠٥.

١٤- نعمان احمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية، عمان، مكتبة دار الثقافة للنشر (د.ت).

المصادر الأجنبية :

1- *Larry M.Bartels. Study of Election is a Right Or Function. Woodrow Wilson School Of public and International Affairs 2008*
2- *M.visser Five Theories Of Voting Action. Virginia Woolf Press 2006*
3- *Ruai Antunes.Theoretical of voting Behavior. Institute Of Political Researches.cambera Australia 2007*
4- *Salniza Btmad. Study In Voting Behavior and Political Brand. school Of Business Management.Utara University.Malaysia2016*

The theories of electoral behavior and the behavior of the Iraqi voter In the 2005-2010 elections

Assistant Prof. Dr. Talal Hamed Khalil
College of Law and Political Science - University of Diyala

Abstract

Electoral behavior constitutes a field of knowledge in the psychological and social sciences that political scientist concerned about to be one of the branches of studies in political sociology and political systems as well in order to identify democratic education and its development among citizens. Thus, this research attempts to discuss and debates three issues related directly to electoral behavior.

The first argument was about the adaptation or the legal nature of the election. It was directly related to the concept of sovereignty so legal adaptation differs accordingly.

When a nation has a sovereignty, election becomes as a function, once the concept of sovereignty becomes attached to people and expressed their will, and then election becomes a reality. As sovereignty is being expressed about by constitutional provisions, the election becomes a legal authority. There are those who believe that elections are a right and a function.

The second issue that the research tried to explore is the scientific start to study the behavior of the electoral study based on the basis of the analysis of behavior initiated and produced by Columbia School which was identified as the social voter and then followed by Michigan School diagnosing it as an emotional voter, and finally the rational school, which explained that the voter as a result of economic progress has become a rational electorate and that the elections as a market for candidates when electorates are just like consumers looking for the goods that provide services. Thus, the electoral programs are marketing what really touch the needs of citizen.